

دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2014 )

معيزي قويدر \*

تاريخ الارسال: 28-02-2018 /تاريخ القبول: 03/06/2018

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر للحد من مشكلة البطالة خلال الفترة (2001 . 2014)، باعتبار أن هذه المشكلة أصبحت من أخطر الأزمات التي تواجهها الجزائر نظرا لانعكاساتها الخطيرة على الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك بذلت الجزائر جهودا معتبرة للتخفيف من حدتها، بانتهاج السياسات التنموية واليات التشغيل المطبقة، لتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وتقليص الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه، لتدارك التأخر المسجل في الفترات السابقة واستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

الكلمات الدالة: البرامج التنموية، البطالة، التشغيل، الإنعاش الاقتصادي.

**Abstract**

This study aims to illustrate the contribution of development programs adopted by the Algerian government to tackle the problem of unemployment in the period (2001-2014) since this problem has become among the most serious issues that Algeria faces because of its effects on economic and social stability. Thus, Algeria has made considerable efforts in order to reduce its dire effects by adopting some development programs and applying employment measures to provide as many job opportunities as possible and narrow the gap between the supply and demand for jobs to absorb the new comers to the job market.

**Key words:** development programs, unemployment, employment, economic stimulus.

**Résumé :**

Cette étude vise à déterminer le rôle des programmes de croissance instaurés en Algérie, dans de limiter la problématique du chômage durant la période (2001-2014), vu que c'est là l'une des crises les plus graves que travers l'Algérie à la faveur de ses graves répercussions sur la situation sécuritaire, la stabilité sociale et économique .De ce principe l'Algérie a fourni beaucoup d'efforts pour atteindre son impact, en instaurant des politiques de croissance et des mécanismes d'embauche appliquée ; dans le but de dégager le plus grand nombre possible de poste d'emploi ; et de rétrécir la brèche

\* أستاذ محاضر ١ ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة 2، لونيبي علي.

entre l'offre d'emploi et sa demande, et de rattraper le retard enregistré durant les périodes précédentes et de recruter les nouveaux arrivant au marché de l'emploi.

**Mots clés:** programme de croissance, chômage, emploi, marché de l'emploi.

#### مقدمة:

تشكل البطالة إحدى أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه بلدان العالم دون استثناء، وتعكس هذه المشكلة الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب في القوى العاملة، لارتباطها بعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، وفي الجزائر نجد هذه المشكلة بدأت تظهر منذ سنة 1986 بسبب الظروف الصعبة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وقلة الموارد المالية التي تسمح بخلق مناصب شغل جديدة، وبدأت هذه المشكلة تتفاقم أكثر ابتداء من سنة 1994 وهي السنة التي أمضت فيها الجزائر اتفاق التصحيح الهيكلي، الذي كانت شروطه قاسية على الجزائر في جانب تقييد التوظيف في الإدارات والوظائف التابعة للقطاع العمومي، إضافة إلى تصفية وحل الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية وتسريح الآلاف من عمالها ليصبحوا في عداد البطالين، وإذا أضيف لهم الأعداد الهائلة التي تلتحق بسوق العمل في كل سنة في ظل غياب وظائف ومناصب العمل يصبح الوضع في غاية الخطورة، ولذلك نجد نسبة البطالة في تصاعد مستمر وأصبحت هذه المشكلة مصدرا لعدم الاستقرار الاجتماعي ومنبعا أساسيا للفقر وعمالا مباشرا للكثير من الآفات الاجتماعية.

لقد أوضحت مشكلة البطالة تشكل الشغل الشاغل لدى السلطات الجزائرية نظرا لآثارها السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فكانت في كل مرة تحاول إن تجد الآليات وتطبق بعض السياسات التشغيلية للتخفيف من حدة البطالة، لكن قلة الموارد المالية حال دون أن يتحقق هذا الهدف وهذا الأمل لكل مواطن، وبقي هذا الوضع على ما هو عليه حتى نهاية الألفية الثانية، لكن انتعاش أسعار المحروقات مع مطلع الألفية الثالثة أدت إلى وجود بحبوحة مالية لم تشهدا الجزائر من قبل، فبادرت إلى تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية التي انعكست إيجابا على

الاقتصاد الجزائري، حيث تجلت مظاهرها على معظم المؤشرات الاقتصادية ومنها سوق العمل، والتساؤل الذي يمكن طرحه هنا هو : ما هي انعكاسات وآثار البرامج التنموية على سياسة مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2014) ؟

ولإجابة على هذا التساؤل سنتناول في هذه الورقية البحثية المحاور الآتية:

أولا : مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004).

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005.2009).

ثالثا : برنامج توطيد النمو (2010 . 2014).

رابعا : الأجهزة واليات مكافحة البطالة في الجزائر .

أولا : مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)

يعتبر هذا المخطط احد أدوات السياسة الاقتصادية في مجال تطوير الاقتصاد القائمة على سياسة التوسع في الإنفاق العام، بتبني الاستثمارات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية، بهدف إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية المتعثرة باستخدام العجز الموازي، تشجيع الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القروض... الخ، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي<sup>(1)</sup>، يندرج هذا المخطط في إطار التطور الحاصل في السوق البترولية، التي استفادت الجزائر من هذا الظرف المالي المريح، للتخفيف من الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور، تم إقرار هذا المخطط بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار، أي حوالي 7 مليار دولار ويغطي الفترة 2001.2004، ويهدف إلى<sup>(2)</sup>:

1 . التقليل من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

2 . توفير مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة.

3 . دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

## 1. دوافع تبني مخطط الإنعاش الاقتصادي: تم تبني هذا المخطط لثلاثة أسباب وهي:

أ. **تدني معدلات النمو الاقتصادي:** عرف معدل النمو الاقتصادي نموا ضعيفا قبل فترة تطبيق هذا المخطط، بسبب ضعف أداء القطاعات المنتجة للقيمة المضافة نظرا لقلّة تمويل هذه القطاعات من الخزينة العمومية للدولة، نتيجة للصدمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر عام 1986، وظهور الركود الذي اثر على وتيرة النمو الاقتصادي بانخفاضه من (+5.2%) سنة 1985 إلى (-0.2%) سنة 1986، ثم (-0.7%) في سنة 1987 و(-1.9%) في سنة 1988، وبلغ خلال الفترة 1995 - 2000 في المتوسط حوالي 3,2%، ويعتبر هذا المعدل ضعيفا و غير كاف مقارنة بالاحتياجات الأساسية والضرورية للسكان، ولذلك كان من الضروري اعتماد هذا المخطط بمهدف رفع معدل النمو الاقتصادي إلى المستوى الذي يتلاءم والمتطلبات الأساسية للسكان .

ب. **ارتفاع معدل البطالة:** حيث عرفت معدلاتها ارتفاعا متزايدا من سنة لأخرى ، فقد انتقل هذا المعدل من 9,7% سنة 1985 إلى 24,4% سنة 1990 و 28% للفترة (95-97) ثم 29,5% سنة 1998 و 33% سنة 1999 و 29,8% سنة 2000، وقد دفع هذا الواقع غير المريح إلى تطبيق مثل هذا المخطط الذي كان من بين أولوياته وأهدافه توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة المرتفعة.

ج. **ارتفاع معدل الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان:** عرفت ظاهرة الفقر في الجزائر نموا مضطربا منذ تطبيق سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية وحل وخصوصة المؤسسات الاقتصادية ابتداء من سنة 1992، إذ ارتفع الفقر من 8,1% عام 1986 إلى 12,1% عام 1988 ثم 14,1% عام 1995 ليتراجع إلى 12,1% عام 2000، وقد أورد البنك الدولي في أحد تقاريره سنة 1995 بان عدد الفقراء في الجزائر بلغ حوالي 636000 فقير، 68% منهم من سكان الأرياف<sup>(3)</sup>

كما أحصت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة وجود 177 بلدية تفشت فيها مظاهر الفقر، اعتمادا على نتائج خريطة الفقر التي أعدتها الدولة في هذا الإطار، باعتماد أربعة مؤشرات وهي: الصحة، التعليم، السكن، حصة البلدية من الدخل الوطني

**2 - مضمون المخطط:** تضمن المخطط عدد هائل من المشاريع (حوالي 15974 مشروع) في مختلف القطاعات مستهدفا تحقيق الأهداف السالفة الذكر بالتركيز على الجوانب الآتية<sup>(4)</sup> :

. دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة وفي مقدمتها القطاع الفلاحي.

. تهيئة وانجاز الهياكل القاعدية بما يسمح بإعادة تنشيط حالة الركود في النشاطات الاقتصادية.

. توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. تحسين الظروف المعيشية للسكان وتنمية وتطوير الموارد البشرية.

. تحسين الخدمات العامة .

**3 - الاعتمادات المالية للمخطط:** الغلاف المالي المخصص للمخطط والممول من خزينة الدولة قدر مبدئيا بقيمة 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار، لكن بعد إضافة مشاريع جديدة وإعادة تقييم مشاريع سابقة ارتفع الغلاف المالي إلى 1216 مليار دينار أي حوالي 16 مليار دولار، أما توزيع الاعتمادات على القطاعات التي تغطي فترة المخطط يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول رقم(1): الاعتمادات المالية المخصصة لمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

النسبة %	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
40.2	210.5	2	37.6	70.2	100.7	الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والبشرية
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100	525	20.5	113.9	185.9	213.1	المجموع

الوحدة: مليار دج

**المصدر:** المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، السادس الثاني، 2001، ص 87.

يتبين من الجدول بان المخطط ركز أكثر على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، بنسبة 40.2 % من مجموع المبلغ لما يشكله هذا القطاع من أهمية بالغة لتهيئة محيط يلائم إعادة تنشيط حالة الركود الاقتصادي، كما أولى أهمية إلى التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8 % ممثلة في التربية والتعليم والتكوين والصحة والثقافة والرياضة وبرامج الحماية الاجتماعية، لمكانة هذه المشاريع في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتدعيم تحقيق التنمية الاقتصادية، كما لم يغفل المخطط عن القطاعات الإنتاجية مثل قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4 %، ومنه نستنتج بان هذا المخطط ذو طابع تنموي اقتصادي واجتماعي.

ولتحقيق أهداف المخطط تم تدعيمه بجملة من السياسات الإصلاحية المصاحبة بتخصيص اعتمادات مالية إضافية لاستكمال عملية الإصلاح، تم التركيز فيها على عصنة إدارة الضرائب، ترقية المنافسة الصناعية و تطوير عملية الاستشراف على المدى المتوسط والطويل.

جدول رقم(02): مخصصات السياسات المصاحبة لمخطط الإنعاش (2001 . 2004)

الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9,8	7,5	2,5	0,2	عصنة إدارة الضرائب
22,5	5	5	7	5,5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0,4	0,5	0,8	0,3	تهيئة المناطق الصناعية
2	/	0,7	1	0,3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0,08	/	/	0,05	0,03	التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46,48	15,2	13,7	11,35	6,33	المجموع

المصدر: زرنوخ يامحينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2006، ص

#### 4. انعكاس مخطط الإنعاش الاقتصادي على مكافحة البطالة:

بما أن مخطط الإنعاش الاقتصادي كان من بين أهم أهدافه خلق مناصب الشغل والتقليل من آفة البطالة، فقد أجمعت الكثير من التقارير على أن هذا المخطط ساهم إيجابيا في التخفيف من حدة البطالة، حيث تراجعت نسبة البطالة من 27,30 % سنة 2001 إلى 25,70 % سنة 2002 ثم 23,70 % سنة 2003 تم نسبة 17,70 % سنة 2004، وقد تنوعت مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة بين الدائمة والمؤقتة، بحيث تم توفير 777000 منصب عمل خلال الفترة (2001 - 2004)، منها 477000 منصب عمل دائم بنسبة 61,40 % و 300000 منصب عمل مؤقت بنسبة 60,38 %، ساهم القطاع الخاص في توفير 63,2 % من الوظائف الإجمالية، مقابل 36,8 % في القطاع العام<sup>(5)</sup>، والجدول الموالي يوضح ذلك .

جدول رقم(3): تطور حجم العمالة النشطة والعاملة ومعدل البطالة للفترة(2001 - 2004)

البيان	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075000	9305000	9540000	9780000
حجم العمالة العاملة	5199000	5462000	5741000	5976000
معدل البطالة	27,30 %	25,70 %	23,70 %	17,70 %

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات من:

الديوان الوطني للإحصائيات.



-Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2008, p 180.

إن التراجع المستمر في نسبة البطالة يجد تفسيره في قدرة القطاعات الاقتصادية على خلق مناصب الشغل، ومن أهم القطاعات التي ساهمت في التخفيف من نسبة البطالة في هذه الفترة نجد قطاع الخدمات حيث وفر التشغيل على مستوى الإدارات العمومية بنسبة تفوق في الغالب 54 %، كما ساهم القطاع الفلاحي بنسبة تفوق في المتوسط 21 %، لكن الممكنة وإدخال المعدات الحديثة لخدمة القطاع حال دون استقبال المزيد من اليد العاملة، ثم نجد قطاع الصناعة وقطاع البناء بنسبة في المتوسط تفوق 13 % والأشغال العمومية بنسبة 11 % .

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005):

يعتبر هذا البرنامج استمرارية لمخطط الإنعاش الاقتصادي ، كما جاء ليكرس جهود الحكومة على مواصلة هذه السياسة التنموية الاستراتيجية والحفاظ على النتائج الايجابية المحققة أثناء تطبيق المخطط السابق ، بتبني أكبر قدر ممكن من الاستثمارات كأداة فعالة لتسريع ورفع وتيرة النمو والتخفيف من البطالة وتقليص فجوة الفقر و تحسين معيشة السكان .

**1 - مضمون البرنامج وأهدافه:** لقد تضمن البرنامج عدة مشاريع لتحقيق الأهداف التالية (6)

- . تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحسين الخدمة العمومية وتحديثها.
- . مواصلة تطوير الهياكل التحتية الأساسية التي تم تجسيدها في مخطط الإنعاش.
- . إعادة التوازن الإقليمي بتطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها.
- . دعم التنمية الاقتصادية، انطلاقا من الاهتمام بتنمية القطاعات الإنتاجية والخدماتية الحيوية.

**2 - الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج:**

خصص لهذا البرنامج مبلغا ماليا أوليا بقيمة 4202,7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، لكن بعد إضافة مخصصات برنامجي الجنوب وبرنامج الهضاب العليا و المبالغ المتبقية من مخطط الإنعاش الاقتصادي والتحويلات الخاصة بالخرزينة العمومية وعمليات التقييم للمشاريع الجارية والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، أصبح المبلغ الإجمالي النهائي 9680 مليار دج، أي ما يعادل 155 مليار دولار، والجدول الموالي يبين توزيع اعتمادات البرنامج على القطاعات المختلفة كالآتي:

جدول رقم(4): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات للفترة (2005-2009)

النسبة المئوية	المبلغ(مليار د ج )	القطاعات
45 %	1908,5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40,5 %	1703,1	برنامج تطوير المنشآت الأساسي
8 %	337,2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4,8 %	203,9	تطوير الخدمة العمومية
1,1 %	50,00	برنامج تطوير البريد وتكنولوجيا الجديدة للاتصال
100 %	4202,7	المجموع

المصدر: انظر: . البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، مجلس الأمة، افريل 2005، ص ص 7.6 .

. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2

من الجدول نستنتج بان البرنامج أعطى أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى المبالغ المخصصة لمختلف القطاعات، بهدف تحقيق تنمية محلية اقتصادية واجتماعية في كل المناطق وعلى كل المستويات، فقد استحوذ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان بالقسط الأكبر من مخصصات البرنامج بقيمة 1908,5 مليار دج وبنسبة 45 %، خصص منه 555 مليار دج

لقطاع السكن لإتمام برنامج المليون سكن و 200 مليار دج للتربية الوطنية، و 200 مليار دج كبرامج بلدية للتنمية، كما تم تخصيص 141 مليار دج للتعليم العالي والبحث العلمي و 127 مليار دج لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب، ثم يليه قطاع المنشآت الأساسية الذي خصص له مبلغ 1703,1 مليار دج من مبلغ البرنامج بنسبة 40,5 %، خصص منه 700 مليار دج لقطاع النقل و 600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لإنجاز الطريق السيار شرق غرب، و 393 مليار دج لقطاع الري (السدود والتحويلات)، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد جاء في المرتبة الثالثة بقيمة 337,2 مليار دج خصص منه 300 مليار دج لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصناعة 13,5 مليار دج والصيد البحري 12 مليار دج و ترقية الاستثمار 4,5 مليار دج والسياحة 3,2 مليار دج.

### 3 - انعكاس البرنامج التكميلي لدعم النمو على مكافحة البطالة:

بالنظر إلى الغلاف المالي المخصص للبرنامج نلاحظ بان وتيرة النفقات العمومية أخذت منحى متزايدا خلال فترة تطبيق البرنامج ، بحيث عرفت أعلى زيادة عام 2006 بنسبة 79,7 % مقارنة بسنة 2005، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين عامي 2005 و 2009 بسبب كثافة المشاريع الاستثمارية المبرمجة <sup>(7)</sup> وهذا انعكس إيجابا على توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة التي انخفضت نسبتها من 30,15 % سنة 2005 إلى 11,80 سنة 2007 و 11,30 سنة 2008 ثم 10,20 % سنة 2009 ، والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم(5): تطور حجم العمالة النشطة والعاملة ومعدل البطالة للفترة (2005-2009)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة	10027	10267	10514	10801	10544

					النشطة بالألف
9472	7002	6771	6517	6222	حجم العمالة العاملة بالألف
%10,20	%11,30	%11,80	%12,30	%15,30	معدل البطالة

المصدر: سفيان دلفوف و عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2001 . 2014، أبحاث المؤتمر الدولي حول:تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يومي 11 و 12 مارس 2013، سطيف 1، الجزء الثاني، ص 70

يتضح لنا من الجدول بان استحداث مناصب الشغل في تطور مستمر خلال فترة تطبيق البرنامج بحيث انتقلت من 6222000 في سنة 2005 إلى 9472000 سنة 2009، أي بزيادة قدرها 3250000 عاملا، مقارنة بحجم العمالة النشطة التي لم ترتفع سوى بـ 517000 شخص في نفس الفترة، وهذا ما يفسر الاتجاه التنازلي لنسبة البطالة، ونشير بان مناصب الشغل المستحدثة كانت مزيجا بين الدائمة و المؤقتة، كما تباينت نسبة انخفاض البطالة من قطاع إلى آخر، فأهم قطاع ساهم في امتصاص البطالة نجد قطاع الخدمات والتجارة، بنسبة تساوي في المتوسط 55,72 %، ثم يليه في المرتبة الثانية قطاع البناء والإشغال العمومية بنسبة في المتوسط تساوي 14,46 %، وهذا يبين بان الدولة اتجهت أكثر نحو إنجاز المرافق والبنى التحتية (طرق، سكنات، مرافق صحية وتعليمية،.... الخ) على حساب مشاريع أخرى ، ثم نجد القطاع الفلاحي الذي تراجعت مساهمته في خلق مناصب الشغل في هذه الفترة بنسبة في المتوسط تساوي 15,2 % مقابل 21 % خلال الفترة (2001، 2004)، لظروف طبيعية كقلة الأمطار واهتمام الدولة بقطاعات أخرى منتجة للقيمة المضافة.

ثالثا : برنامج توظيف النمو (2010 . 2014):

يعتبر هذا البرنامج استثمارية للبرنامج التكميلي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبشري، كما يندرج أيضا ضمن حركية إعادة الاعمار الوطني المعتمدة منذ سنة 2001 بسبب الوفرة

المالية المتأتية من ارتفاع العوائد البترولية، وكانت تأمل الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق وثبة نوعية في كل المجالات بالنظر إلى أهدافه ومضمونه واعتمادا ته المالية .

### 1. أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي (8) :

. تحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير الهياكل القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

. تنويع النسيج الصناعي بمهدف دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

. العمل أكثر للتخفيف من مشكلة البطالة و تطوير اقتصاد المعرفة.

### 2. محاور البرنامج: لتحقيق الأهداف السالفة الذكر وإحداث حركية تنمية شاملة ومتوازنة

تشمل جميع القطاعات والجهات، تضمن هذا البرنامج ثلاثة محاور أساسية وهي:

1- دعم التنمية البشرية: تم برجة العديد من المشاريع لإنجازها بقيمة مالية معتبرة فبلغت نسبتها حوالي 50 % من إجمالي الاعتمادات المخصصة للبرنامج موزعة كما يلي:

. تخصيص مبلغ 3700 مليار دينار أي حوالي 50 مليار دولار لبناء 02 مليون وحدة سكنية مع تسليم 1,2 مليون وحدة سكنية قبل انتهاء فترة البرنامج الخماسي، والباقي يسلم ما بين سنتي 2015 . 2017.

. التربية والتكوين والتعليم العالي: تخصيص مبلغ 24 مليار دولار لإنجاز 5000 مدرسة و1000 إكماليه و850 ثانوية وتوفير 600000 مقعد بيداغوجي جامعي و400000 سرير و 44 مطعم و300 مركز تكوين مهني.

. في قطاع الصحة تم رصد مبلغ قيمته 8 مليار دولار لإنجاز 1600 منشأة طبية منها 200 مستشفى و 400 مؤسسة استشفائية و مراكز طبية متخصصة وعيادات متعددة الخدمات وقاعات علاج وإنشاء 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

. استفاد قطاع الري بمبلغ 27 مليار دولار لإنجاز 35 سد و 25 مركز لضخ المياه و 19 محطة لتحلية المياه، وتوصيل مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي وإيصال الكهرباء إلى 220000 بيت ريفي .

. كما استفاد قطاع الشباب والرياضة من برمجة إنجاز 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وما يزيد عن 200 نزل ودار للشباب.

ب - تطوير الهياكل القاعدية وتحسين الخدمة العمومية: تم تخصيص حوالي 40 % من الاعتمادات لتحسين خدمات المرافق العمومية وتطوير الهياكل القاعدية في المجالات الآتية:

. تخصيص 42 مليار دولار لقطاع الأشغال الكبرى لشق طرق جديدة وإصلاح وتأهيل الطرق القديمة وتوسيع قدرات الموانئ.

. استفاد قطاع النقل بمبلغ 38 مليار دولار موجهة لتحديث وإنجاز 17 خط للسكة الحديدية وتوسيع مشروع ميترو الجزائر بربط 17 مدينة بالترامواي.

. تخصيص 07 مليار دولار لإنشاء 4 مدن جديدة وإطلاق مشاريع جديدة لتهيئة الإقليم والبيئة.

. تخصيص 23 مليار دولار لاستكمال الإصلاحات المؤسساتية وتحسين المصالح العمومية وتفعيل جهودات الجماعات المحلية في مجال التنمية، وإنشاء المحاكم والمؤسسات العقابية وإصلاح الإدارة الجبائية، معالجة النقائص المسجلة في مجال تسيير ميزانية الدولة، حماية الأملاك العمومية والخاصة وإتمام إنجاز المسح العام في كامل التراب الوطني.

ج - تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني: تم برمجة العديد من المشاريع موجهة للمجالات الآتية:

. دعم التنمية الاقتصادية 21 مليار دولار، خصص منها 13 مليار دولار لقطاع الفلاحة لتحديث التقنيات والوسائل، و 07 مليار دولار لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- . دعم التنمية الصناعية بقيمة 27 مليار دولار لتأهيل وتيسير القروض البنكية، بهدف إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيمياوية و عصرنة المؤسسات العمومية.
- . تطوير اقتصاد المعرفة بقيمة 3 مليار دولار، لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم واكتساب واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العامة.

### 3. الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج :

خصصت الدولة لهذا البرنامج غلافًا ماليًا هامًا قدرت قيمته الإجمالية بـ 21214 مليار دينار أي حوالي 286 مليار دولار ويشمل<sup>(9)</sup> :

. استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بقيمة 9680 مليار دينار ( 130 مليار دولار) وهو المبلغ المرحل من الاعتمادات المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2009.2005).

. إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11534 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار.

ويمكن توضيح الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج في الجدول الموالي:

جدول رقم(06): الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو (2010. 2014)

النسبة	المبالغ (مليار دولار)	القطاعات
14,69 %	42	الأشغال الكبرى
17,48 %	50	السكن
13,29 %	38	النقل

الري	27	9,44 %
التربية والتكوين والتعليم العالي	24	8,39 %
الزراعة	13	4,55 %
الجماعات المحلية والأمن	12	4,20 %
الصحة	08	2,80 %
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07	2,45 %
البيئة وتهيئة الإقليم	07	2,45 %
مجالات أخرى	58	20,28 %
المجموع	286	100 %

المصدر: سفيان دلفوف و عبد السلام حططاش، مرجع سبق ذكره، ص 64.

#### 4 - انعكاس برنامج توطيد النمو على مكافحة البطالة

تظهر النتائج المحققة في الميدان المتعلقة بتخفيف البطالة وتنشيط سوق الشغل لم تكن في مستوى الآمال والطموحات والأهداف المعلنة في بداية تطبيق هذا البرنامج بتوفير حوالي ثلاثة ملايين منصب شغل بحلول سنة 2014، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(07): تطور حجم العمالة النشطة والعاملة ومعدل البطالة للفترة(2010-2014)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة	10812	10997	11329	11569	11802



					النشطة بالألف
10738	10478	10224	9977	9735	حجم العمالة العاملة بالألف
%9,01	% 9,43	% 9,75	% 9,27	% 10	معدل البطالة

المصدر: سفيان دلفوف و عبد السلام حططاش، مرجع سبق ذكره، ص 73

معطيات الجدول تبين بان هذا البرنامج ساهم ولكن بدرجة اقل في التخفيف من حدة البطالة مقارنة بالبرنامجين السابقين، فقد ارتفعت حجم العمالة العاملة من 9735000 وظيفة سنة 2010 إلى 11802000 وظيفة سنة 2014، وهذا يتوافق والزيادة في حجم العمالة النشطة التي ازدادت هي أيضا من 10812000 شخص سنة 2010 إلى 11802000 شخص سنة 2014، فعدد مناصب العمل التي تم توفيرها خلال فترة تطبيق البرنامج كانت في حدود المليون منصب شغل، أي تم تحقيق ثلث الهدف المعلن عنه والمقدر بـ 03 ملايين منصب شغل ولذلك لم ينخفض كثيرا معدل البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج، فالانخفاض من 10 % سنة 2010 إلى 9,27 % سنة 2011 كان في حدود 0,73 % ليرتفع في سنة 2012 إلى 9,75 % وينخفض في سنة 2013 إلى 9,43 % ثم 9,01 %، فهذا الانخفاض لم يصل إلى نسبة 1 % وهو نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالاعتمادات المالية المعتبرة المخصصة لهذا الغرض.

رابعا : الأجهزة وآليات مكافحة البطالة في الجزائر :

لقد أولت الجزائر اهتماما معتبرا لمشكلة البطالة من خلال الآليات والأجهزة التي انشأتها لهذا الغرض والتي تتمثل فيما يلي: **1 - عقود ما قبل التشغيل (CPE):** تم تطبيق هذا البرنامج سنة 1998 وموجه إلى حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين الذين تزيد أعمارهم عن 19 سنة وتقل عن 35 سنة، بهدف تمكين المندمجين فيه باكتساب الخبرة في العمل قبل

إدماجهم بصفة دائمة، بأجرة شهرية تقدر بـ 8000 دج للجامعيين و 6000 دج للتقنيين السامين (10).

**2 - الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL):** هذا الجهاز تابع لمديرية التشغيل يهدف إلى خلق مناصب شغل بمبادرة محلية لدى المؤسسات والإدارات العمومية المحلية لفترة تتراوح بين 3 و 12 شهرا.

**3 .** منحة النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG): يعد هذا الجهاز جزءا من الشبكة الاجتماعية، وموجه للأشخاص الذين هم في سن العمل وغير مشغلين، فيتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات وتطبق عليهم نفس شروط العمل المتعلقة بسن التقاعد والضمان الاجتماعي.

**4 -** أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO): أنشئ هذا النشاط سنة 1996 وأدخل حيز التنفيذ سنة 1997، يسير هذا النشاط وكالة التنمية الاجتماعية بهدف خلق مناصب شغل مؤقتة في المناطق التي تنتشر فيها البطالة بكثرة بفتح ورشات وأشغال كبرى لها علاقة بتنمية الهياكل الأساسية في البلديات، كتجميل المحيط وصيانة شبكة الطرقات وضمان الحراسة في المؤسسات وغيرها من النشاطات الأخرى.

**5 -** الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت هذه الوكالة سنة 1996 وباشرت نشاطها في سنة 1997، مهمتها مساعدة الشباب البطال لإنشاء مؤسسات مصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 مليون دج.

**6 -** الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة: أنشئ في سنة 1994 بهدف إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على مناصب العمل القائمة، أو مساعدة العمال المسرحين لظروف اقتصادية للرجوع إلى العمل، كما يقوم الصندوق بدفع تعويض التامين على البطالة ومراقبة المنظمين

للصندوق لمدة 23 شهرا، ويشجع على إنشاء نشاطات من طرف العاطلين عن العمل لمن تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة لمؤسسات مصغرة يمولها الصندوق بنفسه.

**7 - جهاز الإدماج المهني:** أنشئ هذا الجهاز سنة 1990، بهدف مساعدة الشباب العاطلين عن العمل وخاصة الذين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة، للحصول على منصب عمل مؤقت لمدة سنة من خلال الإدماج في الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، أو المساعدة على إنشاء نشاطات ومشاريع من اقتراح الشباب أنفسهم مثل التعاونيات الفردية أو الجماعية، وكذلك تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر في مراكز التكوين المتخصصة<sup>(11)</sup>.

**8 - برنامج القرض المصغر:** بدأ العمل به سنة 1999 وموجه للعاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 سنة، من خلال منح قرض من طرف البنك تتراوح قيمته بين 50000 دج و 350000 دج، لخلق نشاط بمبادرة صاحبه لحسابه الخاص تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية، التي تقوم بتنسيق البرامج وضبط الإجراءات ومنح قرار المطابقة، الذي على أساسه يسمح للشخص بتقاسم مشروعه للبنك، كما تلعب دور الوسيط بين البنك والخزينة العمومية، ويشارك وكالة التنمية الاجتماعية أربع هيئات لتسيير هذا القرض وهي: مديرية تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للشغل، مديرية الشؤون الاجتماعية، الصندوق الوطني لمكافحة البطالة<sup>(12)</sup>.

**9 - عقود إدماج حاملي الشهادات:** وهي صيغة جديدة لتوظيف حاملي الشهادات الجامعية، بدأ العمل بها سنة 2008 بعد إعادة النظر في برنامج عقود ما قبل التشغيل .

#### الخاتمة:

لقد اتضح لنا من هذه الدراسة بان الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، لرسم وتنفيذ سياسة تنموية توسعية شملت كل القطاعات والمجالات، من خلال ثلاثة برامج امتدت من 2001 إلى غاية 2014، حيث رصدت لهم

الدولة اعتمادات مالية ضخمة لأهداف عديدة وعلى رأسها توفير أكبر عدد من مناصب العمل والتقليص من حدة البطالة، وقد انعكست هذه السياسة التنموية بالإيجاب على سوق العمل من خلال توفير الآلاف من مناصب العمل والحد من معدل البطالة الذي تراجع تراجعاً معتبراً خاصة أثناء تطبيق البرنامجين الأول والثاني، في حين لم تكن النتائج طيبة وفي مستوى الموارد المالية المخصصة للبرنامج الثالث، وعلى الرغم من أن النتائج في عمومها تعتبر إيجابية نسبياً لكنها كانت مرحلية و ظرفية ولا تبعث على الاطمئنان والارتياح مستقبلاً، لأنها مرهونة باعتماد الاقتصاد الجزائري على ما يدره قطاع المحروقات من موارد مالية، وما تعرفه أسعارها من تقلبات في الأسواق الدولية، وبالتالي يصبح الوضع أكثر تعقيداً ويضع السلطات الجزائرية أمام رهانات صعبة لاحتواء اليد العاملة العاطلة كهدف استراتيجي رغم الآليات والأجهزة الكثيرة التي أحدثتها السلطات لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة .

نتائج الدراسة: من خلال العناصر التي تم عرضها وتحليلها تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- 1 . إن البرامج التنموية المعتمدة وما صاحبها من سياسة إنفاق توسعية خلال الفترة (2001 . 2014)، تم اعتمادها نتيجة الوفرة المالية المعتبرة بالاعتماد المطلق على الربح البترولي لا غير، ولم تكن محصلة أداء الاقتصاد الوطني .
- 2 . على الرغم من النتائج الإيجابية النسبية المحققة من تطبيق البرامج التنموية للفترة (2001 . 2014) مقارنة بالفترة التي سبقتها، إلا أن غياب العمق الاستراتيجي لهذه البرامج، جعل هذه النتائج لا تتوافق وحجم الموارد المالية الضخمة المخصصة لها، بالنظر إلى الآثار المتواضعة على النمو الاقتصادي وعلى تنويع الإنتاج وحجم البطالة.
- 3 . من الأسباب التي أثرت سلباً على عدم توفير مناصب شغل دائمة وتخفيض معدل البطالة أقل من 9 % بعد انتهاء فترة البرامج، هو ضعف معدل النمو الاقتصادي نتيجة الأداء الضعيف للاقتصاد الجزائري وعدم تنوعه، وبقي هذا النمو مرتبط أكثر بقطاع المحروقات.

4. إن الحل الذي جاء عبر البرامج التنموية للتخفيف من حدة البطالة هو حل مؤقت وطرني وهذا ما نلاحظه من خلال الأعداد الهائلة من الشباب بمن فيهم حاملي الشهادات الجامعية لم يتمكنوا من الحصول على وظيفة عمل، وحتى الوظائف التي تم استحداثها الكثير منها هي وظائف مؤقتة سرعان ما يتم الاستغناء عنها في فترات لاحقة تحت مبررات مختلفة.

5. رغم كثرة وتعدد آليات وصيغ التوظيف المستحدثة، لكن غياب المراقبة والشفافية والتقييم وانتشار المحسوبية والبيروقراطية عند تنفيذ هذه الآليات والصيغ، قلل من فعاليتها في عدم تلبية رغبات طالبي العمل بالكيفية المفضية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

**التوصيات:** بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. الاستفادة من أخطاء الماضي عند رسم أي سياسة أو استراتيجية تنموية مستقبلية، على أساس الاستثمار في القطاعات التي تخلق القيمة المضافة المفضية إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي مرتفع ودائم، وعدم ربط مسالة النمو بعائدات قطاع المحروقات، وهذا هو البديل الأحسن المؤدي إلى نجاح مشروع التنمية.

2. ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني بصرامة أكبر ومتابعتها لاستيعاب اليد العاملة غير المشغلة، لان البطالة مرتبطة بقوة الاقتصاد وبكيفية إدارته، وهذه الإصلاحات يجب أن تهدف إلى توفير مناصب عمل متناسب ونسبة الزيادة في عدد السكان.

3. تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الحرفية ذات الكثافة العمالية نسبيا، بإزالة القيود الإدارية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية، وعدم تعطيل أو منع رخص نشاطها وتسهيل تمويلها وعدم مضايقتها بالضرائب والتأمينات، مع منح امتيازات للقطاعات والأنشطة المستوعبة للعمالة.

4. ضرورة دعم وتحفيز القطاع الخاص الوطني على الاستثمار وجلب المستثمر الأجنبي، ورفع كل القيود والتعقيدات الإدارية، لإقامة المشاريع الاستثمارية وزيادة انتشارها لخلق فرص عمل جديدة.

- 5 . تكيف البرامج التعليمية والتدريبية بما يتناسب واحتياجات سوق الشغل، لان العلاقة بين سوق الشغل وبرامج التعليم والتكوين علاقة عضوية.
- 6 . تفعيل آليات المراقبة والمتابعة والتقييم لبرامج وصيغ التوظيف لكشف ومعالجة الخلل في حينه، بما يضمن إنجاح سياسة سوق الشغل.

### الهوامش:

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 31 . 32.

(2) راجحي بوعبدالله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة، حالة الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة معارف، مجلة علمية محكمة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي مخند اولحاج، البويرة عدد 19، ديسمبر 2015، ص 290

(3) - ANAT,PNUD, la carte de pauvreté en Algérie, 2001, p14.

(4) خير الدين معطى الله، سامية بزاري، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر للفترة (2001 . 2004)، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يومي 11 و 12 مارس 2013، سطيف 1، الجزء الثالث ص 112

(5) خضراوي ساسية، الاقتصاد الجزائري والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2012/2013، ص 102 .

(6) فلفول عبد القادر، سبل تفعيل الرقابة على الميزانية العامة من اجل النجاعة الاقتصادية للبرامج التنموية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، ص 223 .

(7) بن فرحات ساعد، عباس وداد، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يومي 11 و 12 مارس 2013، سطيف 1، الجزء الثالث، ص 6

(8) بالرقى تيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 59

(9) مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 38

(10) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني 2004، 2005،

(11) Brahim.A les reformes économiques : implications sociales , revue algérienne du travail, n°25 , 2000 p 5

(12) شلال في فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر للفترة (2001 . 2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2004، ص 103

#### المراجع:

1 . عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2003.

2 . راجحي بوعبدالله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة، حالة الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة معارف ، مجلة علمية محكمة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد اولحاج، البويرة عدد 19 ، ديسمبر 2015، ص 290

3 . خير الدين معطى الله، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر للفترة (2001 . 20014) ، أبحاث المؤتمر الدولي حول:تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يومي 11 و 12 مارس 2013، سطيف 1.

4 . فلفلو عبد القادر، فلفلو عبد القادر، سبل تفعيل الرقابة على الميزانية العامة من اجل النجاعة الاقتصادية للبرامج التنموية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2.

5 . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، السداسي الثاني، 2001.

6 . زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2006.

7 . الديوان الوطني للإحصائيات.

8 . البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة( 2005 2009)، مجلس الأمة، افريل 2005 .

- 9 . بن فرحات ساعد، عباس و داد، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يومي 11 و 10 مارس 2013، سطيف 1.
- 11 . سفيان دلفوف و عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2001 . 2014، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يومي 11 و 12 مارس 2013، سطيف 1.
- 12 . مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.
- 13 . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني 2004، 2005.
- 14 . البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.
- 15 - Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2008.
- 16 - ANAT, PNUD, la carte de pauvreté en Algérie, 2001 .